

الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة
(1990-2022)

The informal monetary mass in Algeria: an analytical study of the effectiveness of monetary
policy during the period (1990-2022)

مكتوت علي*¹، مصطفى قارة أمال²

¹مخبر تسيير المؤسسات، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، ali.mektout@dl.univ-sba.dz

²مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، جامعة تلمسان (الجزائر)، mostefakaraamel@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/31

تاريخ الاستلام: 2023/09/10

ملخص:

إن الهدف من هذا المقال هو دراسة فعالية السياسة النقدية في التقليل من حجم الكتلة النقدية غير الرسمية، تم التركيز في هذه الدراسة على التحديات التي تواجه بنك الجزائر في جذب الكتلة النقدية غير الرسمية داخل الإقتصاد الرسمي، وكذلك على الأدوات التي يستخدمها لتحقيق هذا الهدف. وتتضمن هذه الدراسة تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية غير الرسمية، مثل التضخم وعدم الثقة في النظام المصرفي، والإجراءات التي يمكن للسلطة النقدية اتخاذها لمواجهة هذه العوامل و تقييم فعالية هذه الإجراءات، ومن خلال ذلك توصلنا إلى أن السياسة النقدية لها فعالية محدودة في إمتصاص الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر، نظراً لتعقيد العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى زيادتها، وعدم قدرة بنك الجزائر على التحكم في جميع هذه العوامل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الكتلة النقدية غير الرسمية، التضخم، الإقتصاد الرسمي.

ترميز JEL : E52، E26، E31.

Abstract:

The aim of this article is to study the effectiveness of monetary policy in reducing the size of the informal monetary mass, focusing in this study on the challenges facing the Bank of Algeria in attracting the informal monetary mass within the formal economy, as well as on the tools it uses to achieve this goal. This study includes an analysis of the economic and social factors that lead to an increase in the informal monetary mass, such as inflation and distrust in the banking system, and the measures that the monetary authority can take to confront these factors and evaluate the effectiveness of these measures, and through this we concluded that monetary policy has limited effectiveness in absorbing the informal monetary mass in Algeria, due to the complexity of the economic and social factors that lead to its increase, and the inability of the Bank of Algeria to control all these factors.

Keywords: Monetary policy, The informal monetary mass, Inflation, formal Economy.

JEL Classification Codes: E52, E26, E31.

1. مقدمة:

يعتبر موضوع الأموال المتداولة في السوق الموازية مشكلة اقتصادية كبيرة، حيث ترتبط غالبا بالتهرب الضريبي والأنشطة المالية غير الرسمية، يمثل ذلك تحديًا لجميع إقتصادات العالم. تعد الجزائر من أكثر البلدان التي تعاني من توسع وتنامي الكتلة النقدية غير الرسمية، حيث يتسبب ذلك في تهديد الإستقرار المالي العام والتنمية الاقتصادية وكذلك في تآكل القاعدة الضريبية و تفويت إيرادات مالية ضخمة ، في إطار سعي صانعي القرار في الجزائر لمكافحة هذه المشكلة المستعصية، لجأت الحكومة الجزائرية الى السياسة النقدية نظرا لأنها تعتبر واحدة من أهم السياسات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة بفعالية . مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

مامدى فعالية السياسة النقدية في إستعادة الأموال الموازية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا الى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ماهي أسباب تنامي الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر؟
- 2- الى أي مدى نجح بنك الجزائر في التأثير على كمية النقود المتداولة في السوق الموازية عبر استخدام الأدوات الكمية ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

- 1- تنامي الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر يرجع الى عدة أسباب من بينها : قلة الثقة في النظام المصرفي و التهرب الضريبي، التضخم و الى العوامل الثقافية والإجتماعية.
- 2- الادوات الكمية لبنك الجزائر لم تكن فعالة في جذب الأموال الموازية للإقتصاد الرسمي. تتضمن هذه الورقة البحثية عدة أهداف وهي كالآتي:
 - 1-تقييم الوضع النقدي في الجزائر: دراسة حجم وتطور كل من الكتلة النقدية الرسمية و الكتلة النقدية غير الرسمية ومدى تأثيرها على الإقتصاد الوطني.
 - 2-تحليل السياسات والأدوات التي يستعملها بنك الجزائر.
 - 3-دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على فعالية السياسة النقدية في امتصاص النقود الموازية.تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أعتمد أسلوب الوصف في تقديم المفاهيم المتعلقة بالدراسة وهي الكتلة النقدية غير الرسمية و السياسة النقدية، أما أسلوب التحليل فتم إستخدامه في تحليل أثر أدوات السياسة النقدية في إستقطاب النقود غير الرسمية.

2. السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية أهم السياسات الاقتصادية لما تمتاز به من فاعلية و حيوية في سبيل الوصول إلى تحقيق أهداف مختلفة وعديدة.

1.2 مفهوم السياسة النقدية:

تتنوع وتختلف تعاريف السياسة النقدية باختلاف المدارس الاقتصادية، إلا أنها تشترك في الاجراءات المستخدمة من طرف السلطة النقدية والأهداف النهائية المراد تحقيقها (بلوافي، 2012، صفحة 462). حيث عرفها Kent بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف إقتصادي معين كهدف الإستخدام الكامل". (مسغوني و بلعباس، 2020، صفحة 264). وتعرف أيضا بأنها: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على النشاط الإقتصادي والحفاظ على إستقرار الأسعار عن طريق تنظيم كمية وتكلفة النقود. (Montoussé, 2000, p. 217). وقد عرفها الإقتصادي (Einzing) السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، فهي جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي". وتعرف أيضا بأنها "التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بالشكل الذي يؤدي إلى إمتصاص السيولة الزائدة، أو مد الإقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة" (النشرتي، 1984، صفحة 239). من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنها: جميع الإجراءات والتدابير الصادرة من السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة من خلال إستخدام أدوات كمية ونوعية.

2.2 أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية لتحقيق جملة الأهداف التالية:

- إستقرار الأسعار: تهدف السلطة النقدية إلى محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستويات الأسعار والتي تؤثر سلبا في قيمة النقود وبالتالي في مستوى الدخل والثروات فينتج عن ذلك إنخفاض الأداء الإقتصادي (الدوري و السامرائي، 2013، الصفحات 187-188).

- العمالة الكاملة: تعمل السياسة على التأثير في عرض النقد فينتج على ذلك إرتقاع الاسعار فيتسبب ذلك في إنخفاض أجور العمال الحقيقية، مما يشجع أرباب العمل إلى تشغيل مزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم المشروعات، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي بسبب تخفيض معدلات الفائدة التي تدفع المستثمرين على توسيع أو زيادة مشاريعهم، مما ينتج عنه زيادة الطلب عن الأيدي العاملة (قشام و عباس، 2021، صفحة 49).

- تحقيق التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة النقدية أن يقوم البنك المركزي بتلبية حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق الإئتمان و خصوصا في أوقات الرواج الإقتصادي.

- التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية: تشهد إقتصاديات الدول مايسمى دائرة التقلبات الاقتصادية، حيث يشهد خلالها الإقتصاد مراحل مختلفة مثل مرحلة الرواج ومرحلة الركود، هذه المراحل تؤثر سلبا على الأداء الإقتصادي ومعدلات التوظيف على هذا الأساس تلعب السياسة النقدية دورا هاما في تخفيض الأثار السلبية

الناجمة عن هذه التقلبات بانتهاج سياسة إنتمانية توسعية في أوقات الركود وسياسة نقدية إنكماشية في ذروة الرواج التي تمتاز عادة بمعدلات تضخم عالية (الدوري و السامرائي، 2013).

- تحقيق معدلات نمو إقتصادي سريعة : الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو تحقيق معدل نمو مرتفع ومنتظم مع تقليص الضغوط التضخمية بغية تحقيق الإستقرار الإقتصادي (شलगوم، 2017، صفحة 36).
- تحسين ميزان المدفوعات.
- جمع وتعبئة الادخارات .

3.2. أدوات السياسة النقدية:

بغية التمكن من إدارة السياسة النقدية تستخدم البنوك المركزية مجموعة من الأدوات الرئيسية، يشار إليها بإسم المتغيرات النقدية لتوفير الائتمان و السيولة اللازمة بطريقة تتحكم في التضخم و تحفز نمو الإقتصاد، وتسمى أدوات السياسة النقدية أيضا بإسم "أسلحة السياسة النقدية" وتنقسم إلى نوعين:

- أدوات كمية.

- أدوات نوعية.

1.3.2. الأدوات الكمية:

تهدف الأدوات الكمية إلى التأثير في حجم وكلفة الائتمان، بصرف النظر عن توجيه الائتمان إلى إستخدامات معينة، ومن ثم التأثير على كمية المعروض النقدي في الإقتصاد (بوزيد، 2022، صفحة 444)، وتتمثل هذه الأدوات في:

أ- **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بهذه الأداة دخول البنك المركزي للسوق النقدية والمالية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية بغرض تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية (باصور، 2016، صفحة 55).

ب- **معدل إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية أو نظير ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة قبل هذه الأوراق أو غيرها، يقوم البنك المركزي دوريا بنشر الأسعار الذي يقوم بإعادة خصمها (بطرس، 2012، صفحة 125).

ج- **نسبة الإحتياطي القانوني:** تتمثل في إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة، على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، الذي يقوم بتغيير هذه النسبة عند الضرورة، للتأثير في حجم الائتمان التي تقدمه البنوك التجارية (عبو و قسول، 2019، صفحة 51).

2.3.2. الأدوات النوعية:

يقصد بها الأدوات التي يتمكن من خلالها البنك المركزي توجيه تدفق الائتمان من القطاعات الأقل الأهمية إلى القطاعات الأكثر أهمية قطاع معين من قطاعات النشاط الإقتصادي والسيطرة على اتجاه المضاربة على أساس توافر الائتمان المصرفي. وبالتالي ، يتم خدمة هذه الأهداف بشكل جيد للغاية من خلال الأدوات النوعية. ويشمل التدابير النقدية التالية:

أ- **تأطير الائتمان:** يتمثل في قيام البنك المركزي في التأثير على الكتلة النقدية عبر الرقابة على نشاط البنوك التجارية، وفق إجراءات إدارية وقانونية لتحديد سقف القروض، وذلك بالاعتماد على نسب محددة سنويا إذ تكون البنوك التجارية مجبرة على عدم تجاوزها وإلا تعرضت إلى عقوبة من طرف البنك المركزي.

ب- **أسلوب الإقناع الأدبي:** ويقصد به التوجيهات والنصائح والتصريحات التي يقوم بتوجيهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال لقاءات تجمعها مع مسؤولي هذه البنوك، بتوقف نجاح هذا الأسلوب الطوعي على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي، في حالة فشل هذا الأسلوب، فإن البنك المركزي يضطر إلى استعمال أسلوب التعليمات و الأوامر اللازمة (أيت قاسي عزو، 2022، صفحة 57).

ج- **أسلوب التعليمات و الأوامر:** يقوم البنك المركزي بإصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية والتي تلتزم بتنفيذها وإلا تتعرض للعقوبات، هذا الأسلوب فعال في الدول النامية التي لاتتجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها. (عبو و قسول، صفحة 51).

4.2. أدوات السياسة النقدية في الجزائر؟

لتحقيق أهداف السياسة النقدية التي حددها مجلس النقد والقرض في بداية كل سنة مالية ، لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية:

- سعر الفائدة.
- عمليات السوق المفتوحة.
- التسهيلات.
- الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي.
- إعادة الخصم والمعاملات الائتمانية.

القانون عدد 02 لسنة 2009 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

1.4.2. كيف يتدخل بنك الجزائر من خلال أدوات السياسة النقدية هذه؟

إن أدوات السياسة النقدية هذه هي التي تسمح لبنك الجزائر بالتدخل في سوق المال ، من أجل التحكم في أسعار الفائدة وتوجيهها وتنظيم السيولة المصرفية.

عمليات السوق المفتوحة: يتم تنفيذ عمليات السوق المفتوحة في سوق المال بمبادرة من بنك الجزائر. قد يكون لهذه المعاملات آجال استحقاق تتراوح من سبعة (7) أيام (معاملات أسبوعية) إلى اثني عشر (12) شهراً (معاملات استحقاق أطول).

تنقسم الأدوات التي يمكن استخدامها لعمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات:

المعاملات العكسية

ما يسمى بالمعاملات "المباشرة" (شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية) ؛

سحب النقود غير المضمونة.

عمليات السوق المفتوحة هي كما يلي:

عمليات إعادة التمويل الرئيسية: تلعب عمليات إعادة التمويل الرئيسية دورًا رئيسيًا في توجيه أسعار الفائدة وإدارة السيولة المصرفية. هذه هي عمليات حقن السيولة التي لها تواتر ونضج أسبوعيا. تشكل هذه العمليات قناة إعادة التمويل الرئيسية للقطاع المصرفي.

عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل: هذه هي عمليات ضخ السيولة الشهرية ، ويمكن أن تصل مدتها إلى اثني عشر شهرًا. تهدف هذه العمليات إلى تزويد البنوك بتمويل إضافي طويل الأجل.

عمليات الضبط الدقيق: تهدف عمليات الضبط الدقيق إلى إدارة وضع السيولة في السوق وإدارة أسعار الفائدة للتخفيف من تأثير التقلبات غير المتوقعة. يمكن أن تكون عمليات مساهمة أو سحب السيولة. تواتر ونضج هذه العمليات ليست موحدة.

العمليات الهيكلية: المعاملات الهيكلية هي معاملات حقن السيولة ، والتي قد يكون تكرارها منتظمًا أو غير منتظم ، ومدة بيعها غير موحدة. يتم إجراؤها عن طريق الدعوات العادية للمناقصات. يمكن لجميع البنوك المؤهلة المشاركة.

التسهيلات الدائمة: تهدف التسهيلات الدائمة إلى توفير أو سحب السيولة من البنوك بين عشية وضحاها. تتم هذه العمليات بمبادرة من البنوك على شكل:

1. تسهيلات الإقراض الهامشي:

تسهيل الإقراض الهامشي هو عملية يمكن للبنك من خلالها أن يحصل من بنك الجزائر ، مقابل تقديم سندات مؤهلة ، على سيولة على مدار 24 ساعة بسعر محدد مسبقًا. تم تحديد هذا الأخير بتعليمات من بنك الجزائر ، مع الإشارة إلى معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسية التي تمت زيادتها بهامش والإعلان عنها مسبقًا.

2. تسهيلات الإيداع بفائدة:

تسهيلات الإيداع بفائدة هي عملية إيداع مصرفي على مدار 24 ساعة مع بنك الجزائر. يتم تعويض هذه الودائع بسعر الفائدة الذي يحدده بنك الجزائر من خلال التعليمات ، مع الإشارة إلى معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسية مطروحًا منه الهامش. لا يوجد ضمان للطرف المقابل. لا يوجد حد للمبلغ النقدي الذي يجوز للطرف المقابل إيداعه بموجب تسهيلات الإيداع المدفوعة الأجر.

يشكل هذان المرفقان ممرًا لسعر الفائدة في سوق المال. القانون عدد 02 لسنة 2009 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

معاملات الخصم وإعادة الخصم والائتمان:

يجوز لبنك الجزائر أن يخصم الكمبيالات العامة التي تصدرها الدولة أو تضمنها ، وأن يعيد خصم الكمبيالات الخاصة الممثلة للمعاملات التجارية ومعاملات التمويل ، ومنح السلف والاعتمادات في الحساب الجاري لصالح البنوك والمؤسسات المالية. يجب ضمان هذه الاعتمادات من خلال تعهدات على أذن الخزنة أو الذهب أو العملات الأجنبية أو أدونات عامة وخاصة مؤهلة لإعادة الخصم.

الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022)

اللائحة رقم 15-01 المؤرخة 19 فبراير 2015 المتعلقة بخصم الفواتير العامة ، وإعادة خصم الكمبيالات الخاصة ، والسلف والاعتمادات للبنوك والمؤسسات المالية ، المعدلة والمكملة.
الحد الأدنى من الاحتياطات الإلزامية:

في إطار تنفيذ سياسته النقدية ، يُلزم بنك الجزائر البنوك بأن تشكل ، على حساباتها الجارية المفتوحة في دفاترها ، مبلغاً من الاحتياطات الإلزامية على شكل ودائع. تتكون الاحتياطات المطلوبة للبنوك من جميع التزاماتها المحصلة و / أو المقترضة بالدينار والمطلوبات المتعلقة بالعمليات خارج الميزانية العمومية باستثناء الالتزامات تجاه بنك الجزائر. يمكن خصم الالتزامات المقترضة من البنوك الأخرى بموجب الشروط التي يحددها بنك الجزائر. معدل متطلبات الاحتياطي بين 0% و 15%.

فترة الاحتياطي هي شهر واحد ، أي من الخامس عشر من الشهر M إلى الرابع عشر من الشهر M + 1. يمكن تعويض متطلبات الاحتياطي. يجب ألا يتجاوز معدل المكافأة متوسط معدل عمليات إعادة التمويل لبنك الجزائر. يمكن أن يساوي هذا المعدل 0%.

اللائحة رقم 02-2004 بتاريخ 4 مارس 2004 التي تحدد شروط تكوين الحد الأدنى من الاحتياطات الإلزامية. (الجزائر، 2023)

تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022):

من خلال تسليط الضوء على تطور أدوات السياسة النقدية، يمكن معرفة نوع السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر بغية تقليل كمية النقود المتداولة في السوق الموازية و دمجها في الاقتصاد الرسمي . الجدول ادناه يوضح تطور استخدام أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الجدول رقم (01): تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022) (الوحدة %)

السنوات	أداة إعادة الخصم %	نسبة الاحتياطي الإلزامي %	استرجاع السيولة ل 7 أيام	استرجاع السيولة ل 3 أشهر	استرجاع السيولة ل 6 أشهر	تسهيلات الودائع المغلة للفائدة
1990	10.5					
1991	10.5					
1992	11.5					
1993	11.5					
1994	15	2.5				
1995	14	2.5				
1996	13	2.5				
1997	11	2.5				
1998	9.5	6.25				
1999	8.5	6.25				
2000	6.5	6.25				
2001	6	3				
2002	5.5	4.25	2.75			
2003	4.5	6.25	1.75			
2004	4	6.25	0.75			
2005	4	6.25	1.25	1.9		0.30

0.30		2.00	1.25	6.25	4	2006
0.75		2.50	1.25	6.25	4	2007
0.75		2.00	1.25	8	4	2008
0.30		1.25	0.75	8	4	2009
0.30		1.25	0.75	8	4	2010
0.30		1.25	0.75	9	4	2011
0.30		1.25	0.75	9	4	2012
0.30	1.50	1.25	0.75	11	4	2013
0.30	1.50	1.25	0.75	12	4	2014
0.30	1.50	1.25	0.75	12	4	2015
0.30	1.50	1.25	0.75	8	3.5	2016
				4	3.75	2017
			3.50	10	3.75	2018
			3.50	10	3.75	2019
				3	3.75	2020
				2	3.75	2021
				3	3.75	2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر و أعداد مختلفة .

3. الكتلة النقدية غير الرسمية:

مفهوم الكتلة النقدية: تعرف أيضا بعرض النقود، ويقصد بها الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة و التي يقوم بتحديددها البنك المركزي، كما تعرف أيضا بأنها كمية النقود التي توفرها جميع وسائل الدفع المتاحة. تقوم السلطة النقدية عبر التأثير بشكل مباشر على حجم الكتلة النقدية من خلال إستعمال عدة أدوات: أبرزها تغيير الإحتياطي الإلزامي، سياسة السوق المفتوح، معدل إعادة الخصم. (غريبي و بوشريط، 2016، صفحة 188)

مكونات الكتلة النقدية: ينقسم عرض النقود إلى المجمعات النقدية التالية:

1-القاعدة النقدية B: : القاعدة النقدية B هي الأموال المتواجدة في الإقتصاد والتي توجد خارج الجهاز المصرفي من الأوراق نقدية وتسمى النقود الإلزامية CP و القطع النقدية المعدنية DP بالإضافة الى احتياطات البنوك، تتميز القاعدة النقدية

بسيولة تامة وجاهزة للإستعمال في أي وقت $B=CB+DP+CP$.

2- العرض النقدي بالمفهوم الضيق M1: و هو الذي يتكون من القاعدة النقدية B مضافا إليها الودائع الجارية تحت الطلب.

3- العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2: فهو يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضافا اليه الودائع لأجل وهو ما يطلق عليه السيولة المحلية.

4- العرض النقدي بالمعنى الموسع M3: والذي يتكون من العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2 مضافا اليه الودائع غير الجارية خارج البنوك التجارية كالبنوك الإدخارية ومؤسسات التأمين و بواليص التأمين. (رجال ، 2022، صفحة 119)

الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022)

التسرب النقدي: يقصد بالتسرب النقدي مقدار ما يحتفظ به الأفراد من نقود خارج الجهاز المصرفي "عند حصول الأفراد على قروض فيقومون بالاحتفاظ بها على هيئة نقد سائل ولايودع شيئاً عند البنك هنا في هذه الحالة يحدث تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي" (باشا و زكرياء، 1989).

شير مصطلح "التسرب النقدي" إلى الفجوة بين كمية النقد التي يقوم البنك المركزي بطبعتها وتداولها في الاقتصاد وبين الكمية الفعلية من النقد الموجود في الاقتصاد. ويعتبر التسرب النقدي أمراً غير مرغوب فيه في الاقتصاد، حيث يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم وعدم الاستقرار النقدي.

مفهوم الكتلة النقدية الرسمية:

الكتلة النقدية الرسمية هي العرض النقدي الرسمي الذي يتم إصداره من البنك المركزي، في غالب الأحيان يكون العرض النقدي بمفهومه الواسع M2 هو الكتلة النقدية الرسمية.

مفهوم الكتلة النقدية غير الرسمية:

يقصد بالكتلة النقدية غير الرسمية العرض النقدي المتكون من مجموع النقود الورقية و المعدنية والودائع النقدية التي يتم تداولها في الاقتصاد غير الرسمي بالإضافة الى النقود الالكترونية المستخدمة في التداول خارج الإطار الرسمي.

1.3. أهمية الفصل بين الكتلة النقدية الرسمية عن الكتلة النقدية غير الرسمية:

تقوم السلطات النقدية بفصل الكتلة النقدية الرسمية عن الكتلة النقدية غير الرسمية بغرض الإحصاء والتحليل الإقتصادي، إذا أن الفرق بين الكتلتين مهم وضروري جدا لتحليل وتقييم السياسات المالية والنقدية و تقييم النظام المالي ككل.

الجدول ادناه يبين تطور حجم الكتلة النقدية الرسمية و غير الرسمية.

الجدول الرقم (02) تطور حجم الكتلة النقدية الرسمية و الكتلة النقدية غير رسمية في الجزائر 1990-2022 .
الوحدة (مليار دينار)

السنوات	الكتلة النقدية الرسمية M2	الكتلة النقدية غير الرسمية	نمو الكتلة النقدية الرسمية %	نمو الكتلة النقدية الرسمية %
1990	343.324	153.34	--	--
1991	414.745	239.078	56%	20.80%
1992	544.456	376.005	57%	31.27%
1993	584.183	448.929	19%	7.30%
1994	675.928	521.202	16%	15.70%
1995	739.895	706.649	36%	9.46%
1996	848.250	849.899	20%	14.64%
1997	1003.136	1009.974	19%	18.26%
1998	1199.476	1102.248	9%	19.57%
1999	1366.769	1404.92	27%	13.95%
2000	1599.914	1388.286	-1%	17.06%
2001	2403.069	1439.9	4%	50.20%
2002	2836.874	1531.376	6%	18.05%

مكتوت علي، مصطفى قارة آمال

25%	16.31%	1916.775	3299.459	2003
21%	10.45%	2326.545	3644.293	2004
24%	11.69%	2884.14	4070.442	2005
18%	19.64%	3415.3	4870.071	2006
20%	23.09%	4084.08	5994.608	2007
18%	16.04%	4821.168	6955.969	2008
-11%	4.84%	4280.121	7292.694	2009
24%	13.55%	5327.157	8280.740	2010
30%	19.91%	6940.463	9929.188	2011
18%	10.94%	8177.945	11015.000	2012
-6%	8.41%	7697.295	11941.500	2013
11%	14.61%	8534.019	13686.700	2014
0%	0.13%	8518.758	13704.500	2015
-3%	0.82%	8304.993	13816.300	2016
14%	8.38%	9440	14974.500	2017
8%	11.10%	10195	16637.000	2018
1%	-0.76%	10250	16510.684	2019
-10%	7.45%	9240	17740.006	2020
23%	13.18%	11400	20078.806	2021
20%	14.33%	13625	22955.346	2022

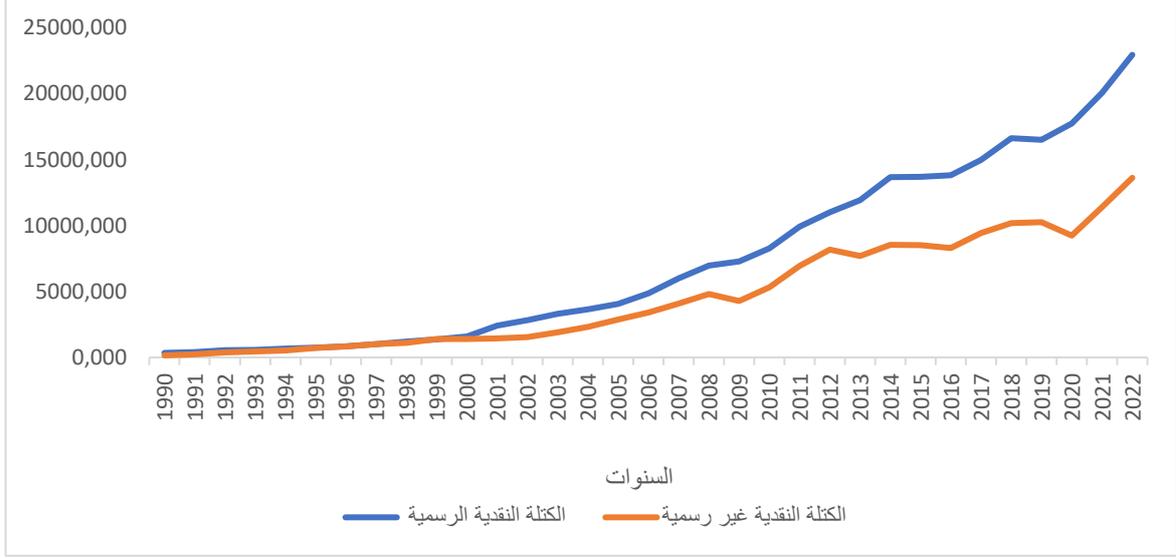
المصدر: - M2 من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر و أعداد مختلفة .

- الكتلة النقدية غير الرسمية من 1990-2016 بحساب الدخل الموازي بناء على نسبة الاقتصاد الموازي من الناتج الاجمالي الخام هذه النسبة مصدرها: (قوري، 2018، صفحة 49).
- من 2017-2022 تم احتساب الكتلة النقدية غير رسمية على أساس 50% من الناتج المحلي.

من الجدول السابق نلاحظ أنه هناك علاقة وثيقة بين نمو المعروض النقدي و نمو الكتلة النقدية غير الرسمية، حيث أنه يمكن أن يؤدي النمو السريع للكتلة النقدية الرسمية الى زيادة التضخم و نقصان ثقة الأفراد في النظام المالي الرسمي، مما ينتج عنه زيادة في الطلب على النقد غير الرسمي، يمكن أن يؤدي هذا الى زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية.

الشكل رقم (01): تطور الكتلة النقدية الرسمية M2 و الكتلة النقدية غير رسمية في الجزائر

(من 1990 إلى 2022) الوحدة (مليار دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم (01).

2.3. أسباب زيادة الكتلة النقدية غير الرسمية

عدة أسباب تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية غير الرسمية:

- عدم الثقة في النظام المصرفي الرسمي: عدم الثقة في النظام المصرفي الرسمي يزيد من حجم النقد غير الرسمي ، حيث قد يفضل الأفراد والشركات تخزين النقد بشكل غير رسمي.
- الإجراءات القانونية والضريبية: يمكن لبعض البلدان تشجيع الأفراد والشركات على استخدام النقد غير الرسمي من خلال فرض إجراءات قانونية وضريبية صارمة على الأموال المحولة إلى النظام المصرفي الرسمي.
- الرغبة في التهرب الضريبي: يستخدم بعض الأفراد والشركات النقد غير الرسمي كوسيلة للتهرب الضريبي ، مما يؤدي إلى زيادة حجم الأحمال النقدية غير الرسمية.
- الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة: قد تستخدم الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة ، مثل بيع المخدرات والأسلحة والاتجار بها ، النقد غير الرسمي كوسيلة لغسل الأموال ، مما يؤدي إلى زيادة حجم المبالغ الكبيرة من النقد غير الرسمي.

-الظروف الاقتصادية غير المستقرة: يمكن للأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أن تزيد من حجم الكتلة النقدية غير الرسمية حيث يبحث الأفراد عن طرق لإعداد النقد في الأوقات الصعبة. (عبد المطلب جبر ، 2015 ، الصفحات 522-525)

1.2.3. أساليب السياسة النقدية في تقليل الكتلة النقدية غير الرسمية

تستخدم السياسة النقدية عددا من الآليات والأساليب لتقليل الكتل النقدية غير الرسمية، من بينها الآليات والأساليب التالية:

- أسعار فائدة أعلى: تستخدم هذه الآلية لجعل الأصول النقدية غير المسجلة أكثر جاذبية ولضمان تدفق الأموال إلى النظام المصرفي الرسمي.

-تنظيم النظام المصرفي: يجوز للجهات المختصة تنظيم النظام المصرفي لتمكين الأفراد والشركات من إيداع الأموال في النظام المصرفي الرسمي.

-تعزيز الإجراءات التنظيمية والقانونية: يجوز للسلطات المختصة تنفيذ التدابير القانونية اللازمة لتعزيز الرقابة على الأنشطة المالية وتقييد استخدام النقد غير المسجل.

-توفير بدائل آمنة: يمكن للحكومات تشجيع الأفراد والشركات على الاحتفاظ بأموالهم في النظام المصرفي الرسمي من خلال تقديم بدائل آمنة للاحتفاظ بالأموال ، مثل السندات الحكومية أو الحسابات المصرفية المضمونة من قبل الحكومة.

-تعزيز الثقة في النظام المصرفي الرسمي: يمكن للحكومات تعزيز الثقة في النظام المصرفي الرسمي من خلال توفير المزيد من المعلومات والشفافية حول النظام المصرفي وحماية حقوق العملاء. يمكن أن يحفز هذا الأفراد والشركات على الاحتفاظ بأموالهم في النظام المصرفي الرسمي.

-تحسين البيئة الاقتصادية والمالية: يمكن للحكومات تحسين البيئة الاقتصادية والمالية العامة. (Besimi, 2022)

3.3. تحليل وتقييم فعالية السياسة النقدية في الحد من الكتلة النقدية غير رسمية

سيتم التطرق في هذا المحور إلى تحليل وتقييم فعالية السياسة النقدية في احتواء الكتلة النقدية غير رسمية داخل الدائرة الرسمية ومدى نجاح البنك المركزي الجزائري في التأثير على كمية النقود المتداولة في السوق الموازية بالتركيز على الأدوات الكمية للسياسة النقدية وهي إعادة الخصم و سياسة السوق المفتوحة و الاحتياطي الالزامي

-إعادة الخصم: تعتبر عملية إعادة الخصم الأداة الأكثر أهمية لتدخل السلطة النقدية الجزائرية لإدارة السياسة النقدية و الوسيلة الأكثر استعمالا لإعادة تمويل المصارف، هذا الأمر يقلل من الاصدار النقدي مما يحقق احد اهداف السياسة النقدية. (بودبودة و راضية مصداع، 2022، صفحة 505)

1.3.3. تأثير أداة إعادة الخصم على الكتلة النقدية غير رسمية:

بغية معرفة تأثير التغيير في نسبة إعادة الخصم على الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر، يجب تحليل العوامل التالية:

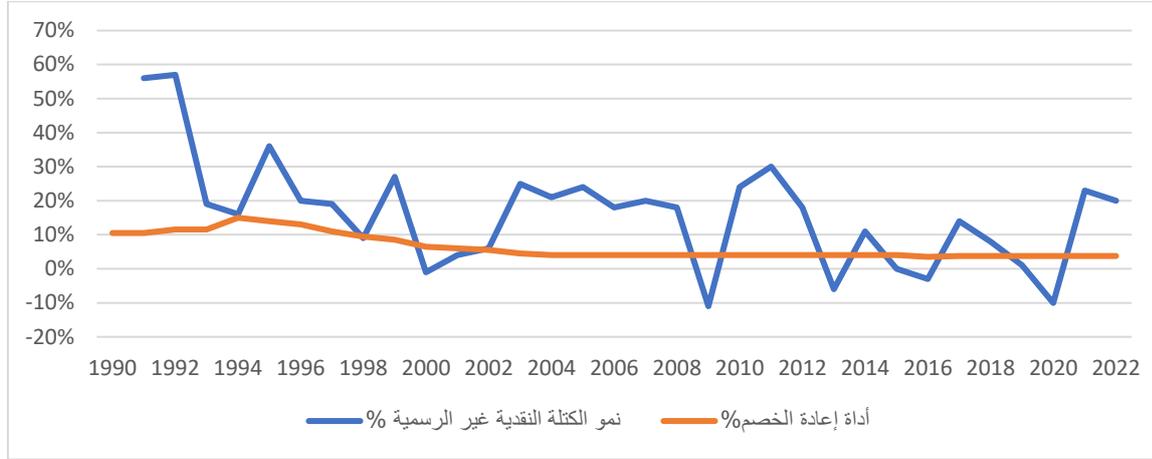
-نسبة أسعار الفائدة: عند الرفع من نسبة إعادة الخصم ترتفع أسعار الفائدة، مما ينتج عنه زيادة تكلفة الاقتراض وصعوبة في الحصول على قروض، هذا قد يقلل من الكتلة النقدية غير الرسمية.

-الطلب على النقد: عند ارتفاع أسعار الفائدة يميل الافراد الى الاحتفاظ بمزيد من النقد السائل ، يمكن أن يؤدي ذلك الى تقليل كمية النقود المتداولة في السوق السوداء.

-تكاليف التشغيل للسوق الموازية: عند زيادة نسبة إعادة الخصم، فإن تجار السوق السوداء سيحتاجون إلى دفع فائدة أعلى الأموال التي يقرضونها، هذا يقلل إستعداد الأفراد في اللجوء الى السوق السوداء، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى التقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية .

الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022)

الشكل البياني التالي يوضح التغيرات في نسبة إعادة الخصم وأثرها على الكتلة النقدية غير الرسمية
الشكل رقم (02): التغير في نسبة إعادة الخصم ونمو الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر
(1990 - 2022)



المصدر: بالاعتماد على الجدولين (01) و(02)

من ما سبق يمكن تقسيم تطور معدل الخصم إلى أربع مراحل، الأولى من 1990-1994، حيث سجل معدل إعادة ارتفاعات متتالية من 10.5% إلى 15% و هو ما ساهم في تخفيض نسبة النمو السنوية في الكتلة النقدية غير الرسمية من 56% إلى 16%.

وفي المرحلة الثانية من 1995-2003، حيث سجل معدل إعادة الخصم انخفاضات متتالية من 14% إلى 4.5%، هذه التخفيضات المتتالية لم تساهم في تخفيض نسبة النمو في الكتلة النقدية غير الرسمية، حيث سجلت هذه الأخيرة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض في نسبة النمو من 36% إلى -1% ثم 25%.

المرحلة الثالثة تمتد من 2004 إلى 2015، حيث شهدت ثبات معدل إعادة الخصم عند نسبة 4%. المرحلة الرابعة من 2016 إلى يومنا هذا، تم تخفيض نسبة إعادة الخصم من 4% إلى 3.5% في سنة 2016 ثم تم رفع النسبة بربع نقطة مئوية سنة 2017.

يستعمل بنك الجزائر أداة إعادة الخصم لإعادة التمويل للبنوك و ذلك مايفسر تراجع البنوك على اللجوء الى البنك المركزي من أجل إعادة التمويل بسبب أنها شهدت تحسن في الحالة المالية في الفترة بين 2001-2016، حيث تعتبر سنة 2000 الاخيرة التي تم فيها إعادة التمويل بمقدار 170.5 مليار دج (طيبة و طهرات، 2020، صفحة 767).

بسبب الازمة النفطية 2014 وانخفاض حجم السيولة المصرفية، قرر بنك الجزائر اللجوء الى إعادة استعمال أداة إعادة الخصم لتوفير مزيد من السيولة للبنوك، حيث تم تخفيض النسبة من 4% إلى 3.5% في أكتوبر 2016، مما سمح لبنك الجزائر بإعادة تمويل البنوك بما مقداره بين 327.224 مليار دج و 549.663 مليار دج (بنك الجزائر، 2023)،

نلاحظ ان السلطة النقدية في الجزائر تراجعت عن استعمال أداة إعادة الخصم، على الرغم من ان هذه الاخيرة يمكن أن تساهم في تقليل نمو الكتلة النقدية خارج السوق الرسمية، يمكن تفسير هذا الامر أن توجه السياسة النقدية في الجزائر باستخدام أداة إعادة الخصم هو من أجل إعادة التمويل للبنوك والمؤسسات المالية فقط.

2.3.3. تأثير عمليات السوق المفتوحة على الكتلة النقدية غير رسمية:

سياسة السوق المفتوحة: أداة تستخدمها السلطة النقدية لتنظيم عرض النقود في الاقتصاد. تتمثل هذه السياسة شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية من قبل البنك المركزي في السوق المفتوحة. عندما يشتري البنك المركزي الأوراق المالية، فإنه يضخ الأموال في الاقتصاد. عندما يبيع البنك المركزي الأوراق المالية، فإنه يسحب الأموال من الاقتصاد (Paul, 2019)، تعد كذلك من أهم أدوات السياسة النقدية التي تسمح للبنوك المركزية بضخ السيولة أو استرجاعها من السوق النقدية خلال مدة زمنية محددة، وبالتالي التأثير في حجم النقد المتداول و على القدرة الائتمانية للبنوك (بلودنين، 2022).

التأثير الإيجابي لسياسة السوق المفتوحة: يمكن أن يكون لسياسة السوق المفتوحة تأثير إيجابي على الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الثقة في النظام المالي وجذب المزيد من الأموال إلى النظام المصرفي الرسمي.

التأثير السلبي لسياسة السوق المفتوحة: يمكن أن يكون لسياسة السوق المفتوحة أيضًا تأثير سلبي على الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر إذا لم يتم تنفيذها بشكل صحيح. على سبيل المثال، إذا اشترى البنك المركزي الكثير من الأوراق المالية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم وانخفاض قيمة الدينار. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الكتلة النقدية غير الرسمية حيث يلجأ الناس إلى استخدام العملات الأجنبية أو أصول أخرى غير رسمية لتخزين أموالهم.

عمليات إعادة التمويل:

الوضعية الجيدة للخزينة العمومية قبل الصدمة النفطية 2014 شكلت عائقًا لاستخدام هذا النوع من عمليات السوق المفتوحة التي تكمن فعاليتها في وجود سوق سندات عمومية واسعة النطاق والحجم، فمثلا بلغت السندات العمومية سنة 2008 ما قيمته 285.5 مليار دج في حين كانت السيولة المصرفية 2547.7 مليار دج، و (كنيدة، 2022، صفحة 141).

إلتجا بنك الجزائر إلى إستخدام عمليات إعادة التمويل بسبب إنخفاض حجم السيولة في السوق النقدية جراء تداعيات الصدمة النفطية 2014، سمحت هذه العمليات بتمويل إضافي للبنوك تراوحت قيمته بين 178 مليار دج في مارس 2017 و 762.570 مليار دج في نوفمبر 2017 (بنك الجزائر، 2023). في ظل تنفيذ الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي ابتداء من نوفمبر 2017، إرتفعت السيولة المصرفية لتبلغ 1557.6 مليار دج نهاية 2018، أدى ذلك إلى إيقاف عمليات إعادة التمويل الرئيسية بين نوفمبر 2017 و أوت 2019.

نتيجة تجميد سياسة التمويل غير التقليدي في جويلية 2019، انخفضت السيولة المصرفية لتصل إلى 1100.9 مليار دج نهاية 2019 (بنك الجزائر، 2019، صفحة 140)، قرر بنك الجزائر إعادة استخدام عمليات إعادة التمويل الرئيسية ابتداء من أوت 2019 .

الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022)

بسبب الاثار الاقتصادية لجائحة الكوفيد 19، تقلصت السيولة المصرفية بشكل حاد، حيث تراجعت من 1100.9 مليار دج نهاية 2019 لتصل إلى 461.8 مليار دج نهاية سبتمبر 2020، رفع بنك الجزائر عتبات إعادة تمويل السندات العمومية القابلة للتفاوض، تمديد فترة إعادة التمويل من سبعة (7) أيام إلى شهر واحد وقبول كل طلبات إعادة تمويل المصارف. (بنك الجزائر ، 2020، الصفحات 138-140).

تستخدم السلطة النقدية في الجزائر عمليات السوق المفتوحة لضخ أو إمتصاص فائض السيولة، تعاني الجزائر من تنامي حجم الكتلة النقدية الموازية و تفضيل الافراد لاستعمال السيولة النقدية في تعاملاتهم المالية اليومية، هذه المشاكل تسبب أزمات سيولة يضطر بنك الجزائر الى استخدام هاته الاداة لتوفير السيولة للبنوك ولرفع الضغط على المؤسسات المالية خاصة بريد الجزائر الذي لديه 27 مليون متعامل، اي ان عمليات السوق المفتوحة كنتيجة للالتزامات وليس أداة للحد منها خاصة ازمة النقد المتداول في السوق الموازي .

3.3.3 تأثير نسبة الاحتياطي الإلزامي على الكتلة النقدية غير رسمية:

ارتفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 3% سنة 2001 إلى 4.25% سنة 2002 ثم إلى 6.25% سنة 2003 لتبقى مستقرة عند هذه النسبة لغاية سنة 2007، وذلك نظرا لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف بداية من 2002، فارتفعت بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 122.6 مليار دينار في نهاية 2002 بعدما كانت عند مستوى 43 مليار دينار نهاية 2001، وفي سنة 2008 تم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 8% سنة 2009 ليواصل الاستمرار في الارتفاع ليصل إلى 12% سنة 2013 (بن علي و تومي، 2020، صفحة 56)، بسبب نقص السيولة الناجم عن تداعيات الصدمة النفطية 2014 تم خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 12% إلى 8% ثم إلى 4% بين الفترة الممتدة من ماي 2016 إلى غاية أوت 2017، من اجل اعادة تمويل البنوك التجارية و توفير السيولة في ظل تهاوي أسعار النفط.

استقرار مستوى السيولة المصرفية بعد عمليات ضخ السيولة من قبل بنك الجزائر في إطار عمليات السوق المفتوحة ونمو مستوى السيولة بعد عمليات التمويل غير التقليدي ، ادى ذلك الى دفع بنك الجزائر الى الرفع من نسبة الاحتياطي الإلزامي من 4% إلى 8% بداية من جانفي 2018، ثم إلى 10% بداية من جوان 2018، ثم إلى 12% بداية من فيفري 2019.

واجهت الجزائر أزمة سيولة حادة سنة 2020 بسبب الصدمة المزدوجة:

-الصدمة الاقتصادية الناجمة من الازمة الصحية: توقف اغلب النشاطات الاقتصادية العالمية بسبب تداعيات جائحة الكوفيد.

-انخفاض أسعار النفط: سبب انهيار اسعار النفط تراجع لعائدات المجروقات بشكل كبير أدى الى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات قدره 16.37 مليار دولار سنة 2020.

ادت الصدمة المزدوجة الى:

-تراجع احتياطات الصرف التي انتقلت من 62,75 مليار دولار في 2019 إلى 48,17 مليار دولار في نهاية 2020. (بنك الجزائر ، 2020، الصفحات 4-8)

-انهيار قيمة الدينار، إنخفض سعر الدينار الجزائري بين نهاية 2019 ونهاية 2020 بنسبة 9,09 % مقابل الدولار الأمريكي و 16,9 % مقابل الأورو (بنك الجزائر ، 2020).

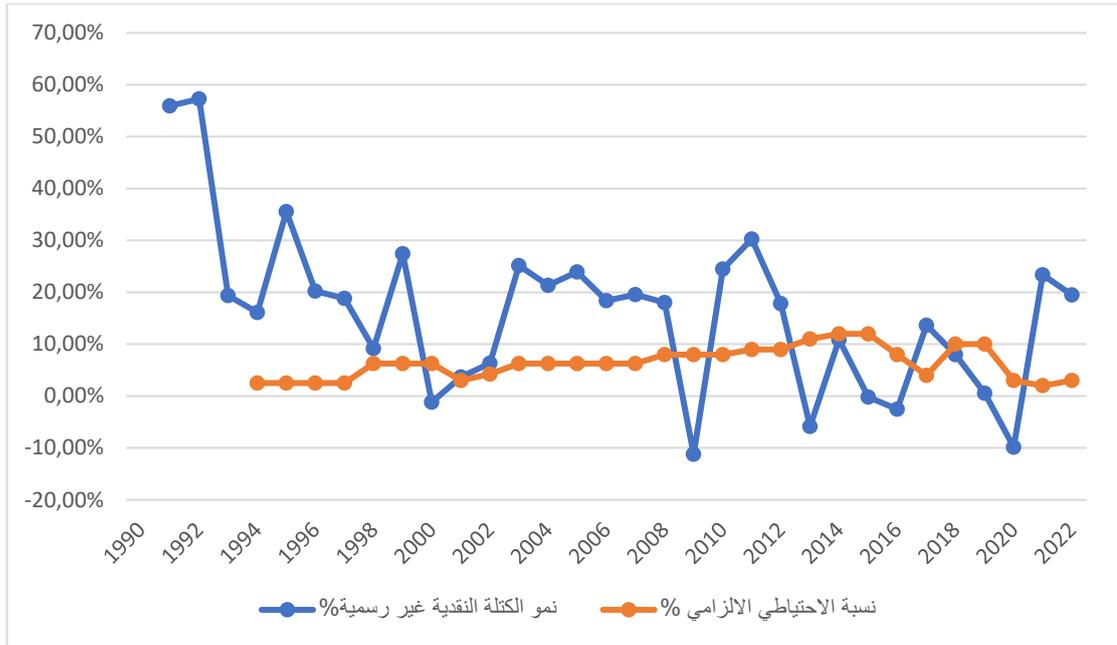
-إرتفاع الطلب على الأموال منذ بداية الجائحة وارتفاع نسبة القروض البنكية المتعثرة
تقدّر الحكومة الجزائرية حجم القروض المتعثرة لدى البنوك في السنوات العشر الأخيرة، بما يعادل 85 مليار دولار بالعملة المحلية (كحال، 2021).

تسبب كل ما سبق في انخفاض حاد في مستوى السيولة المصرفية من 1100.9 مليار دينار 2019 الى 461.8 مليار دينار سبتمبر 2020، مما أجبر بنك الجزائر على اتخاذ حزمة تدابير طارئة لمعالجة الوضع، خاصة خفض معدل الاحتياطات الالزامية عبر مراحل من 12% الى 3% في الفترة الممتدة بين افريل 2019 الى غاية نهاية سبتمبر 2020، بلغت السيولة المصرفية 632,1 مليار دينار في نهاية 2020، ساهم ذلك في رفع نسبة السيولة المصرفية ب36.1% مقارنة بنهاية سبتمبر (بنك الجزائر ، 2020) 2020.
ارتفعت السيولة المصرفية بشكل حاد في سنة 2021 لتبلغ 1 331,95 مليار دينار، أي بزيادة معتبرة جدًا قدرها 110.64% (بنك الجزائر، 2021).

الشكل البياني التالي يوضح التغيرات في نسبة الإحتياطي الإلزامي وأثرها على الكتلة النقدية غير الرسمية

الشكل رقم (03): نسبة الإحتياطي الإلزامي ونمو الكتلة النقدية غير الرسمية
خلال الفترة (1990-2022)

الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022)



نلاحظ من الرسم البياني انه كلما يرفع معدل الاحتياطي الالزامي تقل نسبة النمو في الكتلة النقدية غير الرسمية، حيث ان الرفع من معدل الاحتياطي الالزامي يعني أن البنوك ستحتفظ بنقد اكثر، مما ينقص من كمية النقد المتداول في الاقتصاد، قد يساهم هذا في تقليل الكتلة النقدية غير الرسمية.

3.3.4. تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على الكتلة النقدية غير رسمية:

ازدواجية سعر الصرف والكتلة النقدية غير الرسمية مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، حيث أنهما يدعمان بعضهما البعض. فعندما يكون هناك هامش كبير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، فإنه يخلق حافزاً للناس لشراء العملات الأجنبية والاحتفاظ بها خارج النظام المصرفي.

هذا الهامش يسمى علاوة سعر الصرف الموازي (بلهاشمي و غازي، 2018، صفحة 300)

أسباب زيادة علاوة سعر الصرف الموازي

- ضوابط الصرف الأجنبي: تواجه المؤسسات والأفراد صعوبة في الحصول على العملات الأجنبية بشكل قانوني لأن الجزائر تفرض ضوابط صارمة على الصرف الأجنبي. هذا يدفع الناس إلى الأسواق الموازية. (BOUCHETA, 2014, p. 81)

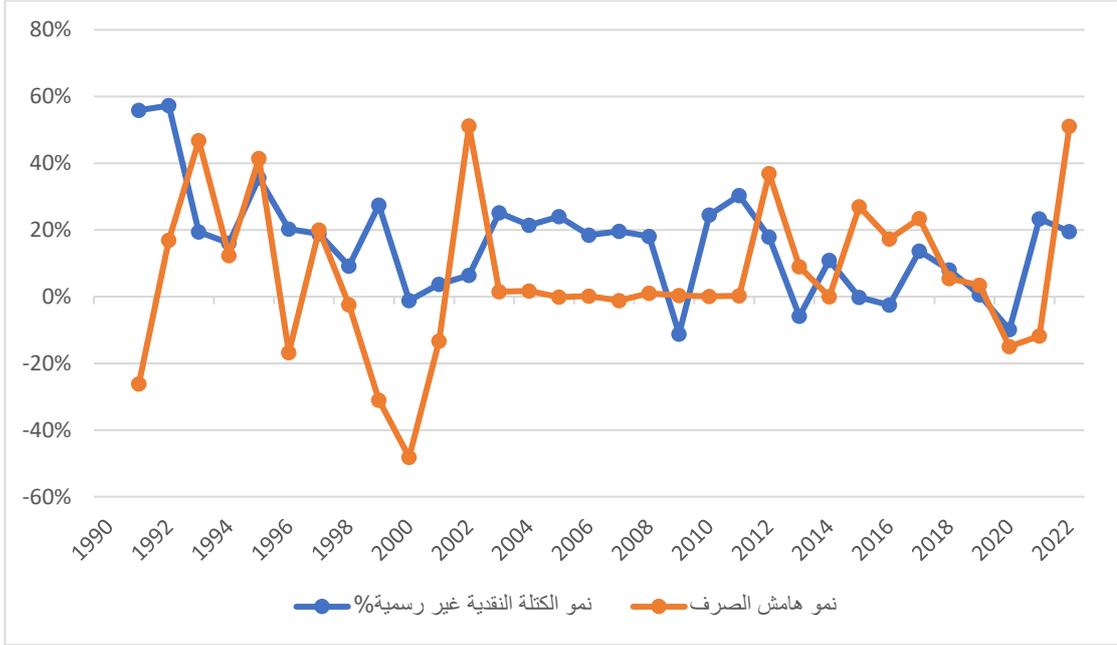
- عدم الاستقرار الاقتصادي: عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط وعوامل أخرى. وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض الثقة بالدينار وزيادة الفرق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي.

- منحة السفر: والتي لم تتغير منذ ذلك الوقت، هذا المبلغ ضئيل جدا لحاجيات السفر، لذلك يتجه طالبو العملة الى السوق الموازية رغم ارتفاع الأسعار فيها. (بلهاشمي و غازي، 2018، صفحة 300)

- ضعف الجهاز المصرفي وندرة العملة الأجنبية في البنوك يقف البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع طالبيها الى شرائها بأعلى سعر، الشيء الذي يشجع مالكي العملة من بيعها في السوق الموازية بدلا من الرسمية. (بودلال ، 2002 ، صفحة 170)

- تخفيض قيمة الدينار: تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري عدة مرات في السنوات الأخيرة، هذا الإجراء عادة يقلص من علاوة سعر الصرف الموازي ، الا ان هناك بعض العوامل التي تمنع تخفيض قيمة الدينار من تقليص الفارق بين سعر الدينار الرسمي و سعره في السوق الموازية، مثل ضوابط على حركة النقد الأجنبي وحالة عدم ثقة الأفراد في عمليات تخفيض قيمة الدينار.

الشكل البياني التالي يوضح التغيرات في نمو هامش الصرف الموازي وأثرها على الكتلة النقدية غير الرسمية الشكل رقم (04): نمو علاوة (هامش) سعر الصرف الموازي ونمو الكتلة النقدية غير الرسمية خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

من الجدول نلاحظ انه كلما زاد الهامش (العلاوة) بين سعر الدينار الرسمي و سعره غير رسمي، ينتج ذلك زيادة في نسبة نمو الكتلة النقدية غير الرسمية والعكس صحيح. ازدواجية سعر الصرف و تنامي علاوة سعر الصرف الموازي تشكلان عائقا وتحديا حقيقيا امام السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي و تقليل الكتلة النقدية المتواجدة في السوق غير الرسمية، مما يحد من فعالية الادوات النقدية بشكل كبير.

4.3. تأثير الكتلة النقدية غير الرسمية على تحقيق أهداف السياسة النقدية:

يؤثر حجم النقد غير الرسمي على أهداف السياسة النقدية بطرق مختلفة. أولا ، يمكن أن تؤدي الكتلة النقدية غير الرسمية إلى زيادة التضخم. والسبب في ذلك هو أن الكتلة النقدية غير المسجلة لا تخضع لسيطرة البنك المركزي ويمكن أن تزيد بشكل عشوائي دون سيطرة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، وبالتالي إلى زيادة الأسعار.

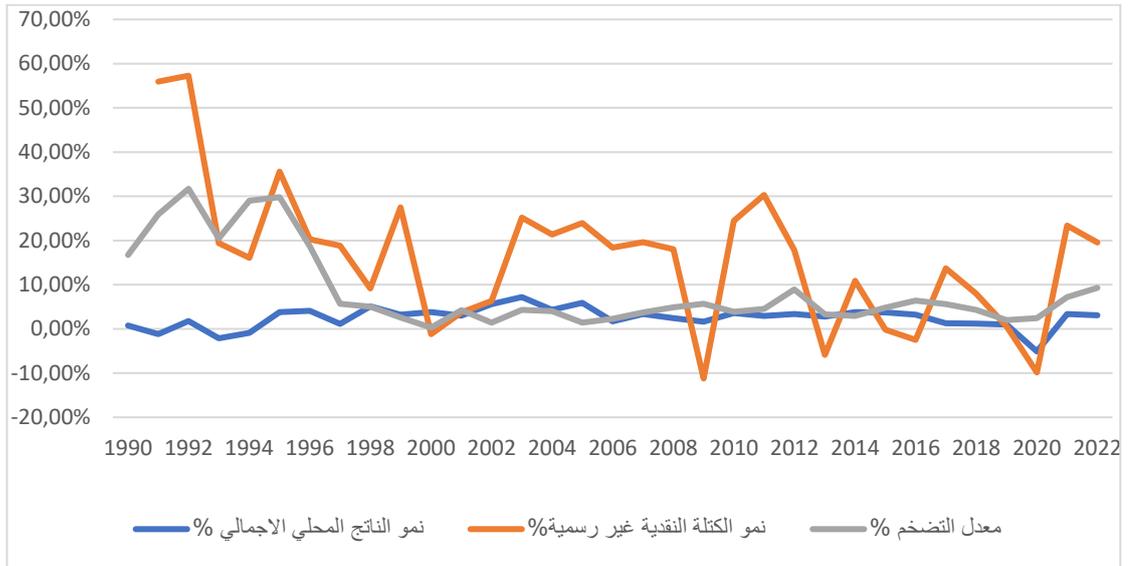
الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022)

- ثانيا ، يمكن أن تؤدي الكتلة النقدية غير الرسمية إلى زيادة عدم الاستقرار المالي. لأنه يمكن استخدام كميات كبيرة من الأموال غير المسجلة في أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام المالي وزيادة خطر حدوث أزمة مالية.

- ثالثا ، يمكن أن تؤدي المجالات النقدية غير الرسمية إلى زيادة الفقر. ويرجع ذلك إلى أن الكتلة النقدية غير المسجلة لا تزال خارج نطاق النظام المالي الرسمي ، مما يزيد من صعوبة حصول الفقراء على القروض والمدخرات. وهذا بدوره يمكن أن يحد من قدرة الفقراء على انتشال أنفسهم من براثن الفقر.

الشكل البياني يمثل مقارنة نمو الكتلة النقدية غير الرسمية بنسب بعض أهداف السياسة النقدية

الشكل رقم(05) : نمو الكتلة النقدية غير رسمية و بعض أهداف السياسة النقدية



من الشكل التالي نلاحظ أنه كلما ارتفع نمو الكتلة النقدية غير الرسمية زاد معدل التضخم وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أيضا انه كلما إنخفض نمو الكتلة النقدية غير الرسمية انخفض معدل التضخم و ارتفعت نسبة النمو الإقتصادي.

زيادة الكتلة النقدية غير الرسمية معضلة اقتصادية كبيرة. تؤدي إلى التضخم، وانخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، والأنشطة غير الرسمية. وتؤثر سلبا على سياسات السلطة النقدية في سبيل تحقيق أهدافها.

4. خاتمة

موضوع فعالية السياسة النقدية في تقليص حجم الكتلة النقدية غير الرسمية موضوع معقد، يحظى بأهمية كبيرة في أوساط الباحثين، حيث تتمايز فعالية السياسة النقدية بين دولة وأخرى حسب الظروف المحيطة بكل دولة .

تعد الجزائر من أكثر البلدان التي تعاني من توسع وتنامي الكتلة النقدية غير الرسمية، ذلك يرجع أساسا الى هيكلة الاقتصاد الوطني و ضعف النظام والوعي المصرفي والازمات الاقتصادية المختلفة، تم تقدير هذه الكتلة بنسبة تتراوح بين 40% و 50% من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تهدف السياسة النقدية عادةً إلى تحقيق أهداف معينة، مثل استقرار الأسعار أو النمو الاقتصادي. في بعض الحالات، قد تستهدف السياسة النقدية أيضًا ضبط الكتلة النقدية غير الرسمية، في حالة الجزائر لم تكن الكتلة النقدية الموازية هدفاً مباشراً سوى في السنوات الأخيرة بعد الصدمة النفطية و بسبب تداعيات جائحة كورونا..

- ضعف فعالية أدوات السياسة النقدية في احتواء الكتلة النقدية غير الرسمية، على الرغم من فعالية بعض الأدوات في المساهمة في جذب هذه الكتلة الى الاقتصاد الرسمي، مثل زيادة أسعار الفائدة الا انها لم تستخدم بعد.

- لا تزال الكتلة النقدية غير الرسمية مشكلة كبيرة تؤرق الإقتصاد الوطني، هناك عدة عوامل تقلل من فعالية السياسة النقدية في إمتصاص الكتلة النقدية غير الرسمية، من بينها

- إنخفاض الثقة في النظام المصرفي: الفرد الجزائري لديه ثقة منخفضة في النظام المصرفي، فمن المرجح أن يحتفظ بأمواله نقدًا. يؤثر ذلك في انخفاض فعالية السياسة النقدية لجذب الأموال إلى النظام المصرفي.

- الاستخدامات غير القانونية للكتلة النقدية غير الرسمية: إذا كانت الكتلة النقدية غير الرسمية تستخدم في الأنشطة غير القانونية، فقد يكون من الصعب على السياسة النقدية أن تكون فعالة في جذب هذه الأموال إلى النظام المصرفي.

- ازدواجية سعر الصرف وتنامي علاوة سعر الصرف الموازي ودي تنامي علاوة سعر الصرف الموازي أيضًا إلى زيادة الطلب على النقد. عندما تكون علاوة سعر الصرف الموازي عالية، يكون لدى الناس حافز أكبر للحفاظ على أموالهم في السوق الموازي بدلاً من النظام المصرفي. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الكتلة النقدية غير الرسمية، مما يجعل من الصعب على السياسة النقدية أن تكون فعالة في السيطرة عليها.

- ضعف الشمول المالي و: إذا كان الشمول المالي ضعيفاً، فقد يكون من الصعب على الناس الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما يجعل من الصعب على السياسة النقدية أن تكون فعالة.

يما يلي بعض التوصيات اللازمة لرفع فعالية السياسة النقدية في امتصاص الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر:

الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022)

- زيادة الثقة في النظام المصرفي: يمكن أن يساعد ذلك في تحفيز الناس على إيداع أموالهم في البنوك بدلا من الاحتفاظ بها نقدا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين الشفافية والمساءلة في النظام المصرفي، وحماية حقوق المودعين، ومكافحة غسل الأموال.

- دعم النمو الاقتصادي: يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على النقد وتحفيز الناس على إنفاق أموالهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في البنية التحتية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل.

- التنظيم الفعال للاقتصاد غير الرسمي: يمكن أن يساعد ذلك في تقليل استخدام الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضرائب واللوائح. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة فعالية إشراف الدولة وتعزيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص.

- استخدام أدوات السياسة النقدية الأكثر فعالية. على سبيل المثال، قد تزيد البنوك المركزية أسعار الفائدة بشكل أكبر لجعل الاستثمار في الأصول المالية أكثر جاذبية. يمكن للبنوك المركزية توسيع نطاق معاملات السوق المفتوحة لزيادة الأموال المتاحة للبنوك التجارية وتشجيع هذه البنوك على زيادة القروض التي تقدمها للأفراد والشركات.

- توحيد أسعار الصرف، أو خفض الضرائب على التحويلات المالية، أو زيادة الشفافية في سوق الصرف الأجنبي.

وبالإضافة إلى هذه التوصيات، ضرورة إجبارية استعمال الدفع الإلكتروني في المعاملات التجارية، لتمكين الحكومة من مراقبة الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، ومعرفة حركتها ووجهتها، وتقليص التضخم عبر فتح الاستثمار من أجل إستغلال هاته الكتلة النقدية، والعمل على استقطابها بعدم مساءلة مودعيها عن مصدرها، لتسهيل تحويلها إلى السوق الرسمي، وعدم السماح بإعادة استخراجها إلا عبر المعاملات الإلكترونية.

5. المراجع والهوامش:

Bibliography

1. Besimi, F. (2022, August 14). *REDUCING THE INFORMAL ECONOMY IS A KEY COMPONENT OF THE TAX REFORMS AND THE ECONOMIC GROWTH*. Retrieved from finance.gov.mk: <https://finance.gov.mk/2022/08/14/reducing-the-informal-economy-is-a-key-component-of-the-tax-reforms-and-the-economic-growth/?lang=en>
2. BOUCHETA, Y. (2014). Etude des facteurs déterminant du taux de change du Dinar Algérien (Thèse doctorat). Faculté des Sciences Economiques, Sciences de la gestion et des Sciences Commerciales, TLEMCEN: UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD.
3. Montoussé, M. (2000). *Economie Monétaire Et Financière*. Paris: Bréal.
4. Paul, J. (2019, 03 29). *Open market operations*. Retrieved from A Glossary of Political Economy Terms: http://webhome.auburn.edu/~johnspm/gloss/open_market_operations.phtml

الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022)

32. مريم بلهاشمي، و نورية غازي. (2018). أثر علاوة سوق الصرف الموازي على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي (التضخم، النمو الإقتصادي، الصادرات) دراسة قياسية لحالة الجزائر 1977-2014. مجلة الباحث الاقتصادي (CHEEC)، 06(02)، الصفحات 295-320.
33. مصطفى النشرتي. (1984). السياسات النقدية و المصرفية . الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية.
34. يحي عبد الله قوري. (2018). تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر بإستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016). أبعاد إقتصادية، 8(1)، الصفحات 37-53.